التوجهات الانفصالية في أوربا : قراءة تحليلية وفق نظرية الانفصال

Separatist Tendencies in Europe: An Analytical Reading According to the Theory of Separatism

الدكتور/ سليم دحه[1,2]

جامعة الوادي، (الجزائر)[1]

المؤلف المراسل:[2] slmdaha39@ gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/02/02 تاريخ القبول للنشر: 2020/03/11 تاريخ النشر: 2020/04/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ نور الدين مهري (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: أ./ سارة الناصر (الأردن)

ملخّص:

تقدم هذه الورقة البحثية تحليلاً مقارناً لبعض التوجهات الانفصالية في القارة الأوربية حيث تبين تأثيرات المتغيرات العرقية والإثنية الدافعة نحو تبلور النزعات الانفصالية التي أدت إلى نجاح بعض المجموعات الانفصالية في إقامة دول ذات سيادة، بينما فشلت مجموعات أخرى رغم وجود نفس المتغيرات.

تستخدم هذه الورقة مقولات نظرية الانفصال التي تركز على أهمية تطابق المعايير الجغرافية والثقافية والسياسية في نجاح التوجهات الانفصالية. كما تركز على دور سياسات الدولة الأم في كبح أو تفاقم التوجه الانفصالي من خلال مستوى العدالة في توزيع الثروة بين الأقاليم والضمانات القانونية والسياسية المتعلقة بحماية الأقليات.

خلصت الورقة البحثية إلى إثبات أهمية الدعم الإقليمي للتوجهات الانفصالية في شرق أوربا، مما ساعد العديد منها إلى إقامة دول مستقلة، في حين لاتزال بعض المجموعات الانفصالية تطالب بالاستقلال غرب أوربا بالرغم من تعاظم وتعدد دوافع الانفصال لديها.

الكلمات المفتاحية: الانفصالية؛ العرقية؛ الإثنية؛ الأقلية؛ الدولة؛ أوربا.

Abstract:

This research paper provides a comparative analysis of some separatist tendencies in Europe, where the effects of racial and ethnic variables, which form the driving force behind the crystallization of separatist tendencies, led to the success of some separatist groups in establishing sovereign states while other groups have failed despite the existence of the same variables.

This paper relies on principles of the theory of separatism that emphasize the consistency of geographical, cultural and political standards as a key element to the success of separatist tendencies. The paper also focuses on the role of the main State's policies in curbing or exacerbating separatism, through the level of

justice it follows in distributing wealth between regions and the legal and political guarantees it provides in order to protect minorities.

In its conclusion, this research proves the importance of regional support for separatist tendencies in Eastern Europe, which helped many separatist groups establish independent states, while others still demand independence in western Europe despite the increase of a multitude of motives for separation

Key words*: Separatism; Racial; Ethnic; Minority; State; Europe.*

مقدّمة:

تحمل التوجهات الانفصالية في مضمونها مشاريع دول جديدة في النظام الدولي، فقد مثلت الحرب العالمية الأولى، وانتهاء الحقبة الاستعمارية في الخمسينيات من القرن الماضي، وانتهاء الحرب الباردة في القرن العشرين فرصة لظهور العديد من الدول القومية. كما تحتوي الكثير من الدول داخلها مجموعات عرقية وإثنية ذات توجهات انفصالية كامنة وأخرى نشطة تطالب بالاستقلال.

يمثل الانفصال أخطر التهديدات التي تواجهها الدولة ذات التعدد العرقي والإثني، ومن بين أكثر من 190 دولة مستقلة لا تتمتع بالتجانس الإثني سوى 20 دولة، و40 % من الدول غير المتجانسة تتعايش في كل منها خمس إثنيات على الأقل (Yevgeny, 2017, p. 1). يأخذ انفصال بعض الأقاليم عن الدول الأصلية اتجاها معاكساً داخل النظام الدولي، ففي حين حققت العديد من الدول نجاحات في مسار التكامل في المجالات الاقتصادية وحتى السياسية، على غرار الاتحاد الأوربي ودول الآسيان، تسعى الأحزاب الانفصالية إلى بناء دول مستقلة ذات سيادة.

نتج عن انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك يوغسلافيا في نهاية القرن العشرين بروز دول قومية منها البوسنة والهرسك، سلوفينيا، كرواتيا. ولا تزال العديد من المناطق الانفصالية في أوربا تطالب بالاستقلال حيث يتواجد داخل الاتحاد الأوربي أكثر من 40 حزب انفصالي (Ross, 2015, pp. 1-6)، وأغلب تلك الأحزاب الانفصالية تتواجد في أسكتلندا، بريطانيا، كاتالونيا والباسك في إسبانيا، بلجيكا.

بناءاً عليه يمكن أن نسأل:

ما هي العوامل المتحكمة في تبلور ونجاح التوجهات الانفصالية في أوربا في تشكيل كيان سياسي جديد يتمتع بالسيادة؟

أولاً

الانفصالية والمفاهيم المؤسِسة لها

تتعلق الانفصالية في العالم بالمطالب الإقليمية في بعض الدول بالاستقلال، وتأتي تلك المطالب في العادة بعد حروب أهلية أو قارية أو عالمية تنتج عنها إعادة صياغة النظام الدولي. تظهر النزعة الانفصالية لدى مجموعات بشرية تجمعها قيم تاريخية مشتركة ولغة وثقافة متميزة عن ثقافة الدولة الأم ضمن إقليم معين. كما تبرز هذه النزعة بقوة عندما تنجح حركة أو حزب سياسي في ذلك الإقليم في تغيير أنماط

التواصل بين الأقلية والأغلبية. إلا أن إدراك مضمون التنظير للانفصالية يرتبط بتحديد عدة مفاهيم مثل مفهوم العرقية والإثنية والأقلية والتفريق بينها.

1- مفهوم العرقية:

يركز مفهوم العرقية على الخصائص الجينية والمورفولوجية والفيزيولوجية للبشر، ومن ثم تصنيفهم وفق تلك الخصائص. وقد تطرق الكاتب الفرنسي فرانسوا بيرنار إلى التصنيف العرقي في كتابه "التقسيم الجديد للأرض من خلال الأصناف المختلفة والأعراق" الصادر في سنة 1684 (Silva, 2010, p. 121). وفي سنة 1758، صنف كارلوس ليناوس البشر على سطح الأرض إلى أربع أصناف هن: الأمريكيون الذين يتميزون بالاعتدال ولون بشرتهم الأحمر، والآسيويون ذوي اللون الأصفر، والأوربيون البيض والأقوياء، والإفريقيون السود الكسلاء (Silva, 2010, p. 121).

يعرّف العرق بأنه: « تقسيم الصنف البشري حسب الخصائص البيولوجية التي تظهر في لون البشرة والشكل والحجم». وتقوم النزعة العرقية على سمو عرق معين على حساب أعراق أخرى. ومن منظور علم الاجتماع، تتمثل العرقية في: « الاختلافات في القيم بين المجموعات البشرية المتعلقة بإظهار الخصائص الفيزيولوجية واللغوية والدينية لكل عرق مقابل الأعراق الأخرى، وبلورة وممارسة العلاقات الاجتماعية وفق تلك الخصائص» (Silva, 2010, p. 122).

2- مفهوم الإثنية:

المنطلق الرئيسي لفهم الإثنية يتمثل في وجود ثقافة متميزة للمجموعة وخبرة تاريخية في التعامل مع بقية أطياف المجتمع داخل الدولة الواحدة، هذه الخبرة تتراكم عبر الزمن لتعطي هوية إثنية تتعلق بإدراك أفراد المجموعة بانتمائهم لها. وعليه يمكن تحديد أربع أنواع للإثنية (Wsevolod W. Isajiw, 1993, pp. 2-9):

أ- الإثنية القبلية: هي الأقدم في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، وتتأسس على الانتماء لمكان الميلاد، ومن ثم تتكون القبيلة. هذه الإثنية في الغالب تتأصل قبل وجود الدولة، وقد ذهب ابن خلدون في مقدمته إلى اعتبار العصبية التي تشكل القبيلة النواة التي تنطلق منها الدولة،

ب- الإثنية الهامشية: يرتبط تكون هذا النوع بتقسيم العمل داخل المجتمعات الرأسمالية منذ حقبة الاستعمار إلى الآن. ينقسم الهيكل الاقتصادي في تلك المجتمعات إلى قطاعين؛ المركز الذي يتضمن الأنشطة الإدارية والخدماتية والتسييرية التي يحتكرها السكان الأصليون، و المحيط الذي يتركز فيه المهاجرون الذين يقبلون بالنشاطات الهامشية التي يترفع عن ممارستها أولئك السكان، مثل جني المحاصيل الزراعية وأعمال البناء. وبمرور الزمن ينسج المهاجرون روابط ثقافية تضامنية مستقلة عن الثقافة المحلية، تتشكل هذا النوع من الإثنية نتيجة النشاطات الاقتصادية المشتركة،

ج – الإثنية الاختيارية: تتأسس هذه الإثنية على الاختيار العقلاني لدى الأفراد، حيث تظهر النزعة الإثنية في حالات ولا تظهر في حالات أخرى. يختار أفراد المجموعة تقديم أنفسهم كإثنية داخل الدولة عندما يرون في ذلك الظهور منسجماً مع توجهاتهم المستقبلية ومحققاً لأهدافهم،

د – الإثنية الموضوعية: تمثل هذه الإثنية جوهر التحليل السوسيو- سيكولوجي حيث تقوم على ثنائية (نحن-هم). المجموعة الإثنية تعزز علاقاتها فيما بينها داخل الحدود النفسية القائمة على الإدراك الحسي لدى الأفراد داخلها.

يبدأ تعريف الإثنية من المستوى الفردي الذي يعتبرها طريقة تمكن الفرد من أن يضع نفسه في علاقات ضمن نظام اجتماعي أوسع من انتمائه الأصلي الضيق، حيث يؤثر الانتماء الإثني على هذا الفرد خارجياً باستخدامه للغة ذلك النظام وممارسة عاداته، والانخراط في مؤسساته ومنظماته الدينية والتعليمية والإعلامية... أما على المستوى الجماعي فتمثل الإثنية اتحاد مجموعة من الناس يتقاسمون ثقافة واحدة، ويتوفر بينهم الحد الأدنى من التنظيم الذي يضمن التبادل الثقافي وتكوين الهوية بينهم.

وعليه يمكن أن نعرف الإثنية على أنها: « **الإتحاد الدائم بين مجموعة إنسانية تتقاسم نفس معايير الانتماء كالثقافة والتاريخ المشترك واللغة والعادات، وتتوفر هذه المجموعة على مؤسسات وتنظيمات اجتماعية كالمدارس ودور العبادة والإعلام تضمن التبادل المشترك للمنافع والقيم التي تكون هويتهم**».

3-مفهوم الأقلية:

تتضمن عملية تحديد مفهوم الأقلية عدة صعوبات تتعلق بتعدد مداخل دراسته حسب الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه الباحث.، عرفت المحكمة الدائمة للعدل الدولي الأقلية على أنها : "مجموعة من الأشخاص التي تقطن إقليماً معيناً، تتميز عن باقي السكان بالعرق أو باللغة أو بالدين" (يوسف، 2011، صفحة 454). كما عرفت الجمعية البرلمانية للمجلس الأوربي الأقلية بوصفها مجموعة من الأشخاص في دولة ما تتميز بعدة مميزات هي (يوسف، 2011، صفحة 456):

أ- مقيمين على إقليم تلك الدولة ومواطنين لها،

ب-يتمتعون بروابط قديمة وقوية ودائمة مع هذه الدولة،

ت-يتحلون بصفات إثنية، ثقافية، دينية، لغوية خاصة ومتميزة،

ث-يرتبطون معاً بإرادة مشتركة للحفاظ على العناصر المكونة لهويتهم المشتركة، خاصة المتعلقة بثقافتهم، أو بتقاليدهم وعاداتهم، أو بديانتهم أو لغتهم.

ويتضمن تعريف الباحث فرانسيسكو كابوتوري – الذي قدمه للجنة الأمم المتحدة لحماية الأقليات سنة 1977- أفضل توصيف للأقلية عندما عرفها بأنها: « مجموعة معينة من الأشخاص، ذات شأن أدنى من باقي سكان الدولة، وفي وضعية بعيدة عن ممارسة السيطرة، وتنتمي هذه المجموعة إلى الدولة، وتتميز بخصائص إثنية ولغوية ودينية تختلف عن باقي السكان، ولديها مستوى من الترابط والتضامن للحفاظ على تلك الخصائص» (Jennifer, 2014, p. 5).

وتصنف مجموعة عرقية أو إثنية كأقلية داخل الدولة أو في أحد أقاليمها عندما تتوفر فيها مجموعة من الشروط المتلازمة المانعة؛ في مقدمتها التميز العرقي أو الإثني، ومن ثم امتلاك لغة ودين وثقافة تختلف عن خصائص أغلب السكان. وأهم تلك الشروط حرمان هذه الأقلية من حقوقها المدنية والسياسية ومن مشاركتها في ممارسة السلطة داخل الدولة.

4- مفهوم القومية:

يقترب مفهوم القومية في مضمونه من مفهوم الإثنية، إلا أنه يتجاوز الإشارة إلى المقومات القدرية للمجموعة المتمثلة في اللغة والدين والتاريخ والثقافة، إلى الخصائص المكتسبة لها التي تركز على المطالبة بحقها في تقرير المصير وتأسيس كيان سياسي ذي سيادة على إقليم معين. وتستند القومية على فكرة الانتماء السياسي الذي ينطلق من الرغبة في العيش المشترك وصولاً إلى إقامة دولة.

وتعرف القومية بأنها: «ذلك المبدأ الإيديولوجي الذي يعبر عن الوحدة الحقيقية للدولة، والذي تتبناه الحركات الاجتماعية فيها» (Diane, 1998, p. 9). وقد قامت الدولة القومية في أوربا منذ مؤتمر واستفاليا 1648 على تمتع الكيان السياسي بوحدة اللغة والدين والثقافة، حيث انتظمت القوميات في أوربا ضمن دول ذات سيادة ومتجانسة داخلياً، إلا أن وحدة اللغة كانت في مقدمة الشروط للفصل بين القوميات والتمييز بينها.

ورأى هانز كوهن أن القومية هي المنتج النهائي لعملية دمج الجماهير في نموذج سياسي مشترك، لذلك فإنها لم تكن موجودة بشكلها الحالي قبل ظهور الدولة القومية خلا عصر الأنوار حيث تأصلت القومية وفق معايير الحرية الفردية والتنوع الثقافي (أوموت، 2013). أما القوميات التي نشأت خارج العالم الغربي في وسط وشرق أوربا وآسيا، فقد افتقرت إلى التجذر السياسي والاجتماعي، وساهمت التأثيرات الخارجية في ظهورها – في مقدمة تلك التأثيرات الاستعمار الغربي- مما جعلها تشدد على مسألة الثقة بالنفس.

5 - تعريف الانفصالية:

تعرف الانفصالية بأنها: «حركة تسعى لانقسام إقليم معين عن دولة وطنية وتكوين دولة جديدة تتميز بخصائص معينة عن الدولة الأم، منها اللغة والدين والثقافة» (Yevgeny, 2017, p. 7). كما تتخذ الحركات الانفصالية عدة أساليب لتحقيق أهدافها منها السلمية المتمثلة في التفاوض والدعاية الإعلامية واللجوء للمنظمات الدولية، وكذلك الوسائل العنيفة كالدخول في حرب عصابات وعمليات عسكرية تقودها ميليشيات تابعة لتلك الحركات (Anderson, 2018, p. 4).

وتحمل الانفصالية في مضمونها فكرة انقسام الدولة ذات الأعراق والإثنيات المتعددة إلى دولتين فأكثر. ويتأسس التوجه الانفصالي على مقومات قدرية تتمثل في تشكل المجتمع داخل الدولة من مجموعات متباينة من حيث الأصول العرقية والانتماءات الإثنية، ومقومات اختيارية تتمثل في سعي تلك الأعراق إلى إبراز روابطها القومية الداعية إلى الانفصال عن الدولة الأم نتيجة حشرها في زاوية الأقلية المضطهدة والمحرومة من حقوقها المختلفة وإبعادها عن مراكز اتخاذ القرار في الدولة.

تعبر الانفصالية عن المرحلة المفصلية التي تمر بها المجموعة العرقية أو الإثنية المضطهدة في سعيها لتبني مسار سياسي يختلف عن السلطة المركزية للدولة. بينما تمثل الروابط القومية الدعائم والمحفزات المعنوية لأفراد المجموعة حتى يغيروا ولاءاتهم وانتماءاتهم نحو الكيان السياسي المنشود.

ثانياً
المقولات الأساسية لنظرية الانفصال

شغل موضوع الانفصال عن الدولة الأم الفكر السياسي منذ أن تطرق أفلاطون وأرسطو لحق بعض الأقليات في الحكم الذاتي في عهد الدولة المدينة عند الإغريق، كما تناول هذا الموضوع المفكرون عبر القرون منهم توماس هوبز وجون لوك و جان جاك روسو وكارل ماركس. وتأخذ الانفصالية مساراً خطياً يبدأ بتبلور دوافع الانفصال، ثم تتبنى حركة انفصالية تلك الدوافع وتطور نشاطاتها وفقها. بعد ذلك تقوم الحكومة المركزية بردة الفعل المنتظرة على دعاة الانفصال. تستمر إشكاليات التنمية والعدالة في التوزيع بين الانفصاليين والدولة الأم، تتجه الأمور بعدها إلى حل النزاع الانفصالي وفق قواعد متفق عليها. وتقوم النظرية المفسرة للتوجه الانفصالي داخل الدولة على عدة مقولات رئيسية هي:

1_ شرعية الحركة الانفصالية تقوم على التمركز في إقليم محدد:

تسلك الجماعة الإثنية نهج الانفصال بعد تفاقم الأضرار الحاصلة من هيمنة الأغلبية وتهميشها لتلك الجماعة. من ثم تأخذ الجماعة الإثنية في البحث عن الشرعية التي تسمح لها بالمطالبة بتشكيل كيان سياسي جديد ويساعدها على ذلك تمركزها في إقليم معين داخل الدولة الأم (Allen, 1992, p. 8) . وتكتسب الجماعة الإثنية أحقيتها في تملك الإقليم والمطالبة بالسيادة عليه عندما يكون لها تواجد تاريخي عليه وكذلك تحقيقها لدرجة من الاكتفاء الذاتي عليه في أغلب حاجياتها.

2_ عوائد التنوع الإثني والعرقي:

تتفاعل الدولة مع البيئة الدولية بشكل دائم و منتظم بانضمامها للمنظمات الدولية ومساهمتها في الاقتصاد العالمي.. ويصبح التنوع الإثني دافعاً نحو الانفصال عندما يقتصر التمثيل في المنظمات الدولية وفي السفارات والبعثات الدبلوماسية على إثنيات دون غيرها.

يقول جون ستيوارت ميل أن التنوع يؤدي إلى تعاظم المنفعة الاجتماعية (Allen، Self-determination and the right to secede، 1992، صفحة 8). ويكون التنوع عامل توحيد عند مراعاة التساوي في تمثيل الدولة في المحافل الدولية.

تبرز الجماعات الانفصالية داخل الدولة وتنشق عنها عندما تتجاهل الدولة أهداف تلك الجماعات ضمن برامجها وسياساتها المتعاقبة. توضع تلك المجموعات أمامها خيارين؛ إما الهجرة وإما المطالبة بالسيادة على إقليم معين.

3_ إشكالية توزيع الثروة بين أقاليم الدولة:

تسعى المناطق الانفصالية إلى التميز عن الدولة الأم في مجال الثروة، والرأسمال البشري والمصادر الطبيعية للدخل، لكن عدم التوازن في توزيع الثروة الاقتصادية وفشل الدولة في تحقيق تنمية متوازنة وعادلة بين المناطق يثير حفيظة المناطق المتضررة. وفي العادة ينجم عدم التوازن عن استئثار مناطق معينة بالسيطرة على السلطة المركزية وعدم اشتراك مناطق الأقليات في الحكم (Englebert, 2006, p. 4).

وتذهب الدولة في العادة إلى إنفاق موارد المناطق الغنية بالثروات على كل أقاليم الدولة وفق عدد وحاجيات السكان في كل إقليم. ففي نيجيريا مثلاً يتركز 22 % من السكان في إقليم بيافرا، ويساهم هذا الإقليم ب 38 % من الدخل القومي ولكنه لا يتلقى إلا 14 % من الإنفاق العام (Allen، 1992، صفحة 9).

تستطيع الدولة تنمية المناطق الفقيرة بتوطين التكنولوجيا والصناعة دون إلحاق الضرر بالمناطق الغنية، إلا أن استمرار سياسات استنزاف تلك المناطق يدفعها بمرور الزمن إلى المطالبة بالانفصال.

4_ أعباء تضخم حجم الدولة:

ويؤدي توسع الدولة جغرافياً إلى ازدياد ثرواتها ومقومات قوتها، كما أن هذا التوسع يزيد من أعباء الدولة في مجال حماية الأقاليم والإنفاق عليها. بمرور الزمن تتجه الدولة إلى التركيز على المناطق المهمة والحيوية وإهمال المناطق غير المهمة. هذه السياسات تؤدي بسكان تلك المناطق إلى المطالبة بالانفصال (Allen، 1992، صفحة 10).

وفي فترات التحول التي يمر بها النظام السياسي، تنزع بعض الأقليات إلى المطالبة بالاستقلال حينما يصبح مستقبل النظام السياسي غامضًا وتزاد مع ذلك التهديدات الأمنية مع احتمالات انهيار السلطة المركزية، حينها تصبح تكلفة البقاء تحت تلك السلطة أكبر من تحديات الانفصال، مثلما حصل مع انهيار الاتحاد السوفياتي.

5_ الدعائم القانونية للإنفصال:

تأسست المنظومة القانونية الدولية في القرن العشرين على مبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها، كما نصت المواثيق الدولية في نفس الوقت على حق الشعوب في تقرير مصيرها. وجاء في الأولى والمادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة على ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب وكذلك حقوقها المدنية والسياسية التي يأتي في مقدمتها حق الحكم الذاتي (عامر، 2007، صفحة 723).

6_ التهديد الثقافي للأقلية:

تذهب المجموعات الإثنية إلى المطالبة بالانفصال عند شعورها بأن ثقافتها الخاصة مهددة بالاضمحلال والذوبان في ثقافة الأغلبية. تبرر الجماعة الإثنية توجهها نحو الانفصال بالمحافظة على تميزها الثقافي الذي يعطيها الحق في الدفاع عن مطالبها (Allen، Secession: The morality of political divorce from fort Sumter to Lithuania and Quebec، 1991).

عندما تمارس الأغلبية أعمال عنف تجاه الأقلية ولا تستطيع الدولة وضع معايير لحماية الأقلية تكتسب الجماعات الإثنية شرعية المطالبة بالانفصال، وفي هذه الحالة تضطر تلك الجماعات إلى تكوين ميليشيات دفاعية واعتماد نظام اقتصادي خاص بها.

7_ العودة إلى الوضع الأصلي:

تتشكل دول جديدة في العديد من الحالات نتيجة انشقاقها عن قوى دولية ضمتها سابقاً بالقوة، فليتوانيا واستونيا ولاتفيا عادت إلى أوضاعها الأصلية قبل إلحاقها بالإتحاد السوفياتي بالقوة (Allen،

Self-determination and the right to secede، 1992، صفحة 14). وكذالك نالت دول شمال إفريقيا استقلالها عن المستعمر الفرنسي بعد أن ضمها إليه في القرن التاسع عشر بالقوة.

ويلجأ الانفصاليون إلى للقوانين الأوربية المشتركة في صراعهم مع الحكومات لأجل الاستقلال. ترى الحركات الانفصالية أن مطالبها لا تتعارض مع البناء الأوربي المشترك، وأن الدولة الأم لا يمكن أن ترفض استقلال الأقاليم المطالبة بالانفصال، اعتمادًا على المعيار الديمقراطي. فالمادة 2 من معاهدة تأسيس الاتحاد الأوربي التي تنص على أن الديمقراطية تعد الركيزة الأساسية في عمل الاتحاد، بالتالي يرى الانفصاليون أن إجراء انتخابات لتحديد رأي الشعوب في عملية الانفصال واحترام نتائجها يعد أمرًا ملزمًا للدولة الأم. كما أن المعاهدات المؤسسة للاتحاد لم تحدد وضع العضو الجديد المطالب بالانضمام. فحسب اللجنة الأوربية، فإن الدولة الجديدة يحق لها المطالبة بالانضمام للاتحاد الأوربي وفق المادة 48 و49 من معاهدة الاتحاد (Ross, 2015, p. 6).

ثالثاً

الدول القومية المنبثقة عن تفكك يوغسلافيا في أوربا الشرقية

نجحت العديد من القوميات في أوربا الشرقية في التحول إلى جمهوريات مستقلة بعد زوال الغطاء السوفياتي الذي هيمن على تلك الأعراق لعقود، لقد أدى فشل الأيدولوجيا الاشتراكية هناك إلى العجز الاقتصادي والسياسي ودفع تلك القوميات إلى الانفتاح على الليبرالية والانخراط في المنظومة الرأسمالية الغربية التي دعمت وباركت قيام دول جديدة شرق أوربا، وفي مقدمتها تلك الجمهوريات المنبثقة عن يوغسلافيا.

ضمت يوغسلافيا سابقاً قوميات متباينة لغوياً وعرقياً ودينياً، فقد توحدت فيها لسبعة عقود أبجديتان وثلاث ديانات وأربع لغات وخمس جنسيات وست جمهوريات. أول وأكثر تلك القوميات تعصباً هي القومية الصربية، فقد أرغم الصرب الأرثوذكس القومية الكرواتية ذات الأصل الآري الجرماني والمعتقد الكاثوليكي على الخضوع لهم وتغيير لغتها ومعتقدها عقب تشكيل العصبة البلقانية سنة 1919 التي تشكلت من صربيا والجبل الأسود وبلغاريا واليونان. كما أُلحقت البوسنة والهرسك بصربيا وأُقتطع إقليم كوسوفو من ألبانيا وتم ضمه للجمهورية الصربية رغم أن جميع سكانه من المسلمين. بقيت هذه القوميات في حالة عدم استقرار حتى الحرب العالمية الثانية حيث ظهرت دولة الأوستاش في كرواتيا التي كانت موالية لألمانيا النازية في الفترة من 1941 إلى 1945 ودخولها في عمليات تطهير عرقي ضد الصرب (بوند، 2008، الصفحات 23-27).

عند نهاية الحرب العالمية الثانية، تمكن الماريشال جوزيف بروز تيتو من إخماد التباينات العرقية بإعلانه قيام جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية، حيث فرض حكومة مركزية قوية استطاعت إحكام قبضتها على الدولة الجديدة. كما استطاع تيتو بفعل زعامته الكارزماتية أن يحد من الطموحات والتنافرات القومية ويُمَكن يوغسلافيا من اكتساب مكانة دولية مرموقة بمشاركتها في تأسيس حركة عدم الانحياز.

برحيل تيتو سنة 1980، حلت فكرة القومية محل الفراغ الذي تركه حيث لم يعين خليفة له بل وصى بتشكيل مجلس رئاسي يضم أشخاصا من كل القوميات الموجودة في الاتحاد. هذا الفراغ سمح لسلوبودان ميلوسوفيتش ليكون القائد الأول ليوغسلافيا وصربيا.

ومع نهاية الثمانيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين، دخلت القوميات اليوغسلافية في حروب أهلية ضد الصرب الذين اعتبرو أنفسهم ورثة حكم تيتو والمحافظين وحدة الاتحاد اليوغسلافي. إلا أن السلوفينيين والكروات والبوسنة والهرسك استطاعوا تحقيق الاستقلال سنتي 1990 و1991 و1992على التوالي، ثم استقلت جمهورية الجبل الأسود في سنة 2006 (بوند، 2008).

ونتج عن تفكك الاتحاد الفيدرالي اليوغسلافي دول قومية جديدة هي صربيا وكرواتيا وسلوفينيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود، في حين يخضع إقليم كوسوفو إلى الحماية الأممية منذ سنة .1999

1_ جمهورية سلوفينيا:

في 26 ديسمبر 1990 أعلن البرلمان المحلي السلوفيني استقلال جمهورية سلوفينيا عن الفيدرالية اليوغسلافية وحدد ستة أشهر لعقد اتفاقية معها بخصوص إجراءات الانفصال. وفي 25 جوان 1991 أعلن البرلمان السلوفيني الاستقلال بعد الاتفاق مع الصرب الذين لم يعارضوا هذا الاستقلال ضمنياً نظراً لقلة عدد الجالية الصربية في سلوفينيا حيث يشكل السلوفينيين 90% من السكان (Vera Stojarova, 2007, p. 67).

وقد دعمت البيئة الإقليمية الأوربية استقلال سلوفينيا حيث انضمت إلى منظمة الأمن والتعاون الأوربي في سنة 1992، و في جانفي 2004 انضمت سلوفينيا إلى حلف شمال الأطلسي، وفي نفس السنة انضمت إلى الاتحاد الأوربي (Vera Stojarova, 2007).

2_ جمهورية كرواتيا:

بدأت عملية الانفصال عن يوغسلافيا في كرواتيا في أوت 1989 عندما اعتمد البرلمان الكرواتي قانوناً يستبعد اللغة الصربية كلغة رسمية في كرواتيا، مما دفع الأقلية الصربية فيها إلى المطالبة بالاستقلال بدعم من الصرب. هذا الأمر أدخل كرواتيا في حرب أهلية دامت حتى 1995 بتوقيع معاهدة دايتون حيث تراجع عدد الصرب في كرواتيا إلى 5% بعد أن كان 12% قبل الانفصال. في ديسمبر 1990 نص الدستور الكرواتي على الاستقلال وفي 15 جوان 1991 تم إعلان استقلال كرواتيا عن يوغسلافيا واعتراف القوى الإقليمية في أوربا وعلى رأسها ألمانيا (Vera Stojarova, 2007, p. 46).

3_ جمهورية البوسنة والهرسك:

تم الإعلان عن استقلال جمهورية البوسنة والهرسك الفيدرالية في 03 مارس 1992، وهو نفسه تاريخ بداية الحرب الأهلية بين فيدرالية البوسنيين المسلمين الذين يسيطرون على 51% من الإقليم، وفيدرالية الصرب الذين يسيطرون 49% من الإقليم. في 14 ديسمبر 1995 تم التوقيع على معاهدة دايتون للسلام. هذه المعاهدة أشار إليها الدستور البوسني في مادته الرابعة باعتبارها المعاهدة التي جلبت السلام للدولة ووضعت الأسس لمؤسساتها وأهمها الجمعية الرئاسية التي تتكون من ثلاثة أعضاء (بوسني

وصربي وكرواتي) لعهدة تدوم أربع سنوات، ويتم التداول على الرئاسة كل ثمانية أشهر، وينتخب أعضاء الجمعية الرئاسية الشعب، بحيث تنتخب كل طائفة من يمثلها (Vera Stojarova, 2007, p. 42).

وينسحب التوازن والمحاصصة بين القوميات الثلاث على باقي مؤسسات الدولة. فالبرلمان يضم غرفة المنتخبين التي تتشكل من 42 عضو منهم 28 عضو بوسني و14 عضو صربي وبيت الشعب الذي يضم 15 عضو منهم 5 أعضاء بوسنيين و5 أعضاء صرب و5 أعضاء كروات. في حين تتشكل الحكومة من 16 عضو منهم 8 أعضاء بوسنيين و5 أعضاء كروات و3 أعضاء صرب. هذه المحاصصة خاضعة للتعديل عبر الزمن لأجل المحافظة على التوازن الإثني داخل فيدرالية البوسنة والهرسك (Vera Stojarova, 2007).

4_ جمهورية الجبل الأسود(مونتينيغرو):

تم إعلان استقلال جمهورية الجبل الأسود عن صربيا في 03 جوان 2006. ومنذ 1997 بدأ الحزب الاجتماعي الديموقراطي يطالب بالاستقلال حيث أخذت المونتينيغرو في إتباع سياسة الانفصال باعتماد اليورو كعملة للتعامل مع صربيا ومن ثم انتهاج سياسة اقتصادية وصناعية مستقلة رغم المعارضة الصربية. وأمام اشتداد الضغط الدولي الداعم لانفصال الجبل الأسود تم الاتفاق في سنة 2003 على تنظيم استفتاء الاستقلال، وفي 21 ماي 2006 تم تنظيمه وكانت نتيجته تصويت المواطنين بالأغلبية لصالح الانفصال عن صربيا (Vera Stojarova, 2007, p. 59).

لكن الجمهورية الناشئة دخلت في مشكلة الهوية الوطنية حيث يشكل المواطنون الأصليين 40% من السكان، أما الصرب فنسبتهم 30%، و13% منهم بوسنيون مسلمون، بينما يمثل الألبان 7% والرومانيين 6% والكروات 4%. هذه القوميات لا تحض بالمحاصصة والتوازن المطلوب لضمان التعايش والسلام بينها (Vera Stojarova, 2007, p. 60).

5_ جمهورية صربيا:

ورثت صربيا تسمية الجمهورية الفيدرالية ليوغسلافيا منذ 27 أفريل 1992 وبقيت هذه التسمية موجودة إلى غاية 04 فيفري 2003 حيث تم اعتماد تسمية "إتحاد صربيا والمونتينيغرو". بعد إعلان استقلال المونتينيغرو تم نهائياً تفكك يوغسلافيا في 05 جوان 2006. تم اعتماد تسمية جمهورية صربيا التي تضم 82% من الصرب و والباقي بوسنيين ورومانيين، وفيهم من يعلنون أنهم يوغسلافيين. في صربيا هيمن الحزب الاجتماعي الصربي الذي كان يتزعمه ميلوسوفيتش والذي يمثل الأغلبية الصربية، وكذلك الحزب الراديكالي الصربي الذي يدعو إلى قيام الجمهورية الصربية العظمى (The United States Agency for International Development, 2007).

وسعى ميلوسوفيتش منذ تزعمه للأغلبية في يوغسلافيا سنة 1987 إلى تحقيق طموح صربيا الكبرى وذلك بالدخول صراعات سياسية وعسكرية مع الكروات والمسلمين والألبان. ولقد ارتكب هو وقادته العسكريين جرائم حرب أقرتها محكمة العدل الدولية في سبيل فرض الهيمنة الصربية بالقوة على أراضي يوغسلافيا.

6_ إقليم كوسوفو:

تتمتع كوسوفو منذ الحقبة اليوغسلافية بحكم محلي حيث يمتلك برلمان يضم 120 عضو يُنتخبون بشكل مباشر، منهم 100 عضو كوسوفيون و10 أعضاء صرب، فالصرب يشكلون 13% من السكان، و10 أعضاء لباقي الأقليات. وبعد انتهاء الحرب الأهلية ضد الصرب تم وضع الإقليم تحت الوصاية الأممية سنة 1999. وتنشط في كوسوفو عدة أحزاب سياسية أقواها حزب الاتحاد الكوسوفي والحزب الديموقراطي الكوسوفي الذي يضم قدماء المقاتلين الذين كانوا ضمن جيش تحرير كوسوفو (بوند، 2008، صفحة 28).

وقد سعت الجمهوريات المنبثقة عن يوغسلافيا إلى التوجه غرباً عبر ثلاث مسارات، في مقدمتها المسار الاقتصادي الذي تضمن التخلي عن التخطيط المركزي وأولوية الزراعة والصناعات الثقيلة. فتح الاتحاد الأوربي أمام كرواتيا وسلوفينيا باب الانضمام، ومنحها حرية تحرك السلع ورأس المال والاستثمارات في التعليم والنقل وتأهيل سوق العمل.

أما من الناحية السياسية، فقد توجهت تلك الجمهوريات إلى توطين الديمقراطية والتخلي عن الشمولية وبناء الدولة الوطنية. من الناحية الاجتماعية، وبقيت الهويات ما تحت الدولة أقوى من الهوية الوطنية ومحكومة مركزياً بالقوة.

ولم تستطع الجمهوريات المنبثقة عن يوغسلافيا أن تحدث القطيعة مع العهد السوفياتي فهي لم تتخل نهائياً عن الشخصنة وحتمية التعميم (التشابه)، ولا تزال أزمة الثقة بين النخب الحاكمة والمعارضة. فلقد تحولت الثورة من السعي لدحر الشيوعية إلى ثورة ضد ما بعد الشيوعية أو المافيا الرأسمالية، فالثقافة السياسية الموروثة عن الحقبة السوفياتية لا تزال أكثر تأثيراً من الثقافة الديمقراطية (سيطرة نخب، تكلس النخب، تفضيل نخب واستبعاد غيرها...).

ولقد كان للاتحاد الأوربي دور وفائدة في تفكيك يوغسلافيا، إلا أن دعمه للجمهوريات الناشئة كان انتقائيا حيث احتضن الجمهوريات القريبة له عرقياً ودينياً وجيوستراتيجياً على غرار كرواتيا وسلوفينيا وأهمل الجمهوريات الأخرى كالبوسنة والهرسك، كما أنه لم يدعم استقلال إقليم كوسوفو.

رابعاً

الحركات الانفصالية في دول أوربا الغربية

عند تطابق التمايز اللغوي والإثني والجغرافي، تصبح الانفصالية مطلبًا شعبيًا ملحًا. إلا أن القبول الإقليمي لمشروع الانفصال ودعمه من طرف القوى الدولية يلعب دورا هاماً في نجاح الحركات الانفصالية في الاستقلال عن الدولة الأم. وتدعم القوى الدولية الحركات الانفصالية بناءً على التقارب الإيديولوجي والمنافع المشتركة الناجمة عن الانفصال، بينما يؤدي التعارض في المصالح والأولويات بين تلك القوى والانفصاليين إلى عرقلة عمليات تحول مشاريع الانفصال إلى دول جديدة، هذا الأمر ينطبق على عدة حالات انفصالية في أوربا الغربية منها:

1_ إقليم الباسك في اسبانيا:

يتميز إقليم الباسك في اسبانيا بالتمايز الثقافي والعرقي و بلغة مختلفة عن الاسبانية أو أي لغة أخرى،. وكان الإقليم يتمتع بسلطة مستقلة خلال القرن التاسع عشر، ولكن في الفترة ما بين 1939 و1975 حاول فرانسيسكو فرانكو إدماج الهوية الباسكية ضمن الاطار الوطني الاسباني، والنتيجة دخول الحركة الانفصالية لتحرير الباسك في صراع لأجل الاستقلال عن اسبانيا منذ 1959 (Ross, 2015, p. 4).

2_ إقليم كاتالونيا:

كان الإقليم الكاتالوني مستقلاً حتى الحرب الإسبانية التي انتهت بضم عدة أقاليم لأسبانيا على غرار فالانسيا وكاتالونيا في 1715م. وفي سنة 1939 خضع إقليم كاتالونيا لحكم فرنكو قسرًا، حيث كان استخدام اللغة المحلية والثقافة الخاصة بالإقليم محظورا، الأمر الذي جعل من لغة وثقافة الإقليم أداة في يد الانفصاليين – منهم الحزب الجمهوري اليساري- وهدفًا من أهداف تحريره. وبعد وفاة فرانكو 1975، عمل الانفصاليون ضمن بُنَى النظام السياسي الاسباني على تحقيق هذا الهدف، إلا أن الحكومة الاسبانية قامت بتعطيل عمل البرلمان الكاتالوني بعد إعلانه الإقليم دولة مستقلة واعتماده اللغة المحلية لغة رسمية في 2014 (Ross, 2015). كما رفضت إسبانيا نتائج الانتخابات المتعلقة بالاستقلال وأصرت على اعتبار الإقليم خاضع للسيادة الإسبانية.

ويؤكد الانفصاليون في كاتالونيا على أن الحكومة الأسبانية تتلقى من هذا الإقليم 17 بليون يورو سنوياً ضرائب مقابل خدمات متدنية لا تناسب هذا المبلغ، وهم أقلية تعيش ضمن ملكية مركزية مطلقة (Demerdash، 2015، صفحة 9). أما أسبانيا فترى في انفصال كاتالونيا تهديد للوحدة الأوربية وتهديد لوحدتها الوطنية وتدعو مؤسسات الاتحاد الأوربي إلى عدم دعم الانفصاليين.

3_ حالة الفلندر في بلجيكا:

يتركز الناطقون باللغة الفرنسية في بلجيكا في جنوبها ويسمون الفالونيا، في حين يتركز الفلندر الناطقون باللغة الألمانية في الشمال. وبعد تأسيس بلجيكا في 1830، تركزت الثروة والسلطة عند الفالونيا في الجنوب، وأصبحت اللغة الفرنسية هي لغة الإدارة والسياسة والثقافة والاقتصاد في بلجيكا. وقد رأت النخب الفرنكفونية أن الناطقين بالألمانية متوحشون، واعتبرتهم طبقة ثانية يقتصر نشاطها في المهن القاسية (Demerdash، 2015). لكن مع ضغط الحركات الوطنية للفلندر في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، اعترفت الحكومة البلجيكية بحقوق الفلندر الثقافية واللغوية، إلى أن استطاع ذوو الأصول الألمانية أن يحققوا توازنًا مع ذوي الأصول الفرنسية.

4_ اسكتلندا:

في الحالة الاسكتلندية، يعتبر الاسكتلنديون أنفسهم اسكندينافيين أكثر منهم بريطانيون، إلا أن الانفصالية لم ترتكز على اللغة أو الثقافة فالاسكتلنديون يتكلمون الانجليزية، وتربطهم صلات ثقافية مع بريطانيا. وترجع أسباب الانفصال إلى السياسات الاقتصادية البريطانية في الإقليم التي دفعت بالأحزاب الاسكتلندية إلى المطالبة بالاستقلال، لكن الاسكتلنديين صوتوا برفض الاستقلال عن التاج البريطاني بنسبة 55% في الاستفتاء الذي أجري سنة 2014 (Demerdash، 2015، صفحة 5). كما تعدّ اسكتلندا

نموذجًا متقدما من الناحية التعليمية والاجتماعية عمومًا، هذا التقدم جعل من الانفصاليين واثقين من قدرات الاسكتلنديين على بناء دولة قوية مستقلة عن التاج البريطاني.

الخاتمة:

تتفاعل الإثنيات مع السلطة داخل الدولة وفق مستوى المنفعة المتأتية من الاستمرار في الخضوع لتلك السلطة أو النزوع إلى انتهاج السلوك الانفصالي. وفي حالة تجاهل الدولة لحقوق تلك الإثنيات تقوى شوكتها، وبالأخص عندما تتطابق خصائصها الجغرافية والدينية واللغوية والثقافية المتميزة عن الدولة الأم. وفي شرق أوربا – في الحالة اليوغسلافية خاصة - نجحت بعض الحركات الانفصالية في تأسيس دول مستقلة بعد فشل الدولة المركزية في تحقيق التوازن والعدالة بين أقاليمها من حيث توزيع الثروة والخدمات. وكذلك من حيث احترام حقوق الأقليات الاجتماعية والثقافية وحمايتها، ناهيك عن ضمان حصص تلك الأقليات في التمثيل السياسي وفق الخصائص الديموغرافية. وهذا الأمر جعل من حل الانفصال فرصة لبعض الأقليات لبناء دولة جديدة ومتطورة على غرار جمهورية التشيك. لكنه يظل تهديداً للوحدة الوطنية في دول أخرى مثل إسبانيا.

ويرجع نجاح بعض الأقاليم الأوربية الشرقية في التحول إلى دول كاملة السيادة ومعترف بها دولياً إلى الدعم والقبول الإقليمي من منظومة الدول الأوربية الغربية. لقد سعت تلك الدول بقوة إلى ملء الفراغ الاستراتيجي والاقتصادي الذي تركه الاتحاد السوفياتي من خلال احتضان الاتحاد الأوربي للدول الناشئة ودعمها، وهو ما جسده الدعم الألماني لجمهورية التشيك وكرواتيا. في حين لم تفلح بعض الحركات الانفصالية في تحقيق الدولة كاملة السيادة بسبب رفض القوى الفاعلة في غرب أوربا قيام دول جديدة، ومثال ذلك وقوف تلك القوى مع المملكة الاسبانية ضد الحركة الانفصالية في إقليم كاتالونيا.

مراجع المقال:

1. إليزابيث بوند. (2008). الجولة الأخيرة في البلقان: تغيير أنظمة الحكم على الطريقة الأوربية. (ميشيل دانو، المترجمون) بيروت: الدار العربية للعلوم.
2. أوزكيريملي أوموت. (2013). نظرية القومية (مقدمة نقدية). (معين الإمام، المترجمون) الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
3. علوان محمد يوسف. (2011). القانون الدولي لحقوق الانسان. عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
4. عامر صلاح الدين. (2007). مقدمة لدراسة القانون الدولي العام. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
5. *Alan B. Anderson .(2018) .The diversity and complexity of separatist movement in Europe .Journal on Ethnopolitics and Minority Issues in Europe.*
6. *Buchanan Allen .(1991) .Secession: The morality of political divorce from fort Sumter to Lithuania and Quebe, Journal of international affairs.*
7. *Buchanan Allen .(1992) .Self-determination and the right to secede .Journal of international affairs.*

8. *Jennifer, J.-P. (2014, February). Beyond the (No) definition of minority. Flensburg(Germany). European Center of minority essues.*
9. *Katharine Boyle and Pierre Englebert. April, 2006 .(The primacy of politics in separatist dynamics) .Orentlicher Diane .(1998) .Separation anxiety: International rsponses to ethno-separatist claims .Yale journal of international law.*
10. *Ross, Dayton. (2015, February). Separatism, globalisation and European Union. The Jean Monnet/Robert Schuman Paper Series.*
11. *Santos Diego Junior da Silva (and al) .(May, 2010) .(Race versus ethenicity: Differing for better application .Dental press journal.*
12. *Santos Diego Junior da Silva. May, 2010 .(Race vesus ethnicity: differing for better application) .Dental press journal.*
13. *The United States Agency for International Development .(2007) .A study of political party assistance in eastern Europe and Eurasia .United Nation.*
14. *Vera Stojarova, J. S. (2007). Political Parties in Central and Eastern Europe. Sweden: International Institute for Democracy and Electoral Assistance.*
15. *Wsevolod W. Isajiw,.. G. (1993). Definition and dmensions of ethnicity: A theoritical framwork. Joint Canada-United States Conference on the measurement of Ethnicity, April 1992. Ottawa: Governement Printing Office.*
16. *Yevgeny, R. (2017, May). The basic causes of contemporary separatism. Journal of geography, politics and society.*
17. *Eman Mohamed Amin Demerdash .(2015) .The Separatist Movements in Europe. Case Studies: Scotland and Catalonia .Students Conference in Cairo on" Euro Mediterranean Relations according to Euro-Mediterranean Studies. www.researchgate.net.*